

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة من
الممثل الدائم للصين لدى مؤتمر نزع السلاح إلى
الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها الملاحظات التي
أدلى بها المتحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية
الصين الشعبية في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بشأن
آلية الأمم المتحدة للشفافية العسكرية

أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذا الملاحظات التي أدلى بها المتحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية
الصين الشعبية في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بشأن مشاركة الصين في آلية الأمم المتحدة للشفافية العسكرية.
وأرجو التكرم بإصدار وتعميم هذه الرسالة والملاحظات المرفقة بها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع
السلاح.

(توقيع): تشينغ جينغبي

السفير لشؤون نزع السلاح

رئيس وفد جمهورية الصين الشعبية
لدى مؤتمر نزع السلاح

الملاحظات التي أدلى بها المتحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية بشأن مشاركة الصين في آلية منظومة الأمم المتحدة للشفافية في مجال الإنفاق العسكري

بكين، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

لقد اعتمدت الحكومة الصينية قرارين رئيسيين في مجال الشفافية العسكرية. فقد قررت أن تشارك، اعتباراً من هذه السنة، في آلية منظومة الأمم المتحدة للشفافية في مجال الإنفاق العسكري وأن تستأنف مشاركتها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

إن الحكومة الصينية قد دأبت دائماً على تعليق أهمية عظيمة على مسألة الشفافية العسكرية وبذلت جهوداً حثيثة لتعزيز الشفافية العسكرية وبناء الثقة المتبادلة مع جميع بلدان العالم الأخرى. ووفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، قررت الحكومة الصينية أن تشارك، اعتباراً من هذه السنة، في آلية منظومة الأمم المتحدة للشفافية في مجال الإنفاق العسكري وأن توافي الأمم المتحدة ببيانات أساسية عن إنفاقها العسكري عن السنة المالية السابقة. وهذا التدبير يمثل خطوة رئيسية تتخذها الصين في اتجاه رفع مستوى الشفافية العسكرية، وهو يدل دلالة كاملة على موقف الصين الإيجابي إزاء بناء الثقة المتبادلة مع جميع بلدان العالم الأخرى.

ولقد قدمت الصين مساهمات ذات شأن في إنشاء وتطوير سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وعقب إنشاء هذا السجل، دأبت الصين على القيام سنوياً بتقديم بيانات عن وارداتها وصادراتها من الأسلحة التقليدية التي تندرج في الفئات السبع الرئيسية التي يشملها السجل. إلا أن هناك بلداً معيناً يقوم منذ عام ١٩٦٦ بتقديم بيانات إلى السجل بشأن مبيعاته من الأسلحة إلى مقاطعة تايوان الصينية، وهذا يتعارض مع روح القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، كما يتعارض مع أهداف ومبادئ السجل. ولذلك فقد اضطرت الصين إلى تعليق ما تقوم به من أنشطة إبلاغ. ونظراً لأن البلد المعني قد توقف منذ ذلك الحين عن هذه الممارسات، فقد قررت الصين أن تستأنف، اعتباراً من هذه السنة، تقديم البيانات إلى السجل بشأن وارداتها وصادراتها من الأسلحة التقليدية التي تندرج في الفئات الرئيسية السبع.

وأود أن أؤكد من جديد أن الحكومة الصينية قد اتخذت دائماً موقفاً حكيماً ومسؤولاً فيما يتصل بصادراتها من الأسلحة وطبقت ضوابط صارمة على هذه الصادرات ممتثلة في ذلك لالتزاماتها الدولية وللقوانين والأنظمة المحلية. كما أن الصين قد طبقت دائماً ثلاثة مبادئ فيما يتصل بصادراتها من الأسلحة، وهي أن الصادرات ينبغي أن تُستخدم لأغراض تعزيز قدرة البلد المتلقي على الدفاع المشروع عن النفس؛ وأن الصادرات ينبغي ألا تؤدي إلى تقويض السلم والأمن والاستقرار في المنطقة المعنية وفي العالم ككل؛ وأن الصادرات ينبغي ألا تستخدم كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المتلقي. كما أن الصين قد وضعت أيضاً شروطاً صارمة

وواضحة فيما يتعلق بالمستخدم النهائي لصادراتها من الأسلحة. ولا يُسمح للبلدان المتلقية بنقل الأسلحة المستوردة من الصين إلى بلدان أخرى دون موافقة الصين.

وإن مشاركة الصين في آلية منظومة الأمم المتحدة للشفافية في مجال الإنفاق العسكري واستئناف مشاركتها في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يدلان على أن الصين قد أخذت تطبيق مفهوماً جديداً للأمن يقوم على أساس الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة والتعاون، وأنها تدعم الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشفافية في مجال الأسلحة وتعزيز الثقة المتبادلة في مجال الأمن فيما بين الدول. وسوف تواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي في إطار مسعى مشترك يهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

- - - - -